

النقص وفي حمار ويحل وفرس وبزعة حمار وحزيرة اي  
البلد ربع القيمة وان لم يحل لصغر الجحش وفصيل والدجاجة  
بأشاة قطع ان رابته او بعضها او ذبها ضمن النقص  
عده قطع احدي قوائمها فلولم تكن مأكولة اللحم ضمن جميع القيمة  
ولو مأكولة سلمها اليه وضمن تمام القيمة او امسكها لو ضمنه  
النقصان عن قال حرمه الله لو اهلك حمارا او بعلا بقطع  
يده او يذبحه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيئ له وبه يفتى  
ولو ضرب رابته فزجت فهو كقطع يدها هذ ذبح أشاة غيره  
تخير المالك ضمنه قيمتها وسلم اليه او اخذها وضمنه النقصان  
وكذا الجزور وكذا الوقطع يدها هذ في ظاهر الرواية يقول  
المعير قوله وضمنه النقصان مخالف لما سبقه من قطع واحد  
اشاة شيئ له في صورة الامسك فليتمسك به قطع طرف  
فمن ضمنه المالك قيمته وسلم اليه واخذه وضمنه النقصان  
مخلاف الدابة ان لو امسكها فلا شيئ له والعرف ان الادمي  
لا يكون مستهلكا بقطع طرفه بخلاف الحيران ولو فقا عين  
حمار قال الامام ضمنه كل القيمة وسلمه ولا يضمن النقصان  
مع امسك الجثة قص ذبح أشاة لا يبرحي حياتها لم يضمن  
استحسانا سواء كان راعيا واجنبيا وفي فرس ويحل يفتى  
بضمين الاجنبي وانما ضمنه قيمة فرس وحمار لا يبرحي حياتها  
راع او جزار ذبح بعلا وحمار لم يضمن فظم خاف علي  
أشاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح قال حذانا ضمن لو يبرحي  
حياتها لا لو يتعين بورتها ان امره بفظها وذبحها حفظ والاجنبي  
ضمنها يقول المعير لعل قوله والاجنبي ضمنها بناء على القياس  
ان قد سرائنا انه لا يضمن استحسانا قد لو اضلعا صدق  
المالك والبيبة علي الذابح انها لم يبرحي حياتها ص (الحكام)

البي

التي لا يثبت الاذن بها دلالة وتسمى المسائل الاستحسانية  
كثيرة منها ذبح أشاة قصاب شدها للذبح لاولم يدها ومنها  
ذبح اضمية غيره في ايامها بلا اذنه جاز استحسانا وبيرو الذابح  
اذا عان لما عمن ذكر مسئلة الاضمية في عامة الكتب مطلقة  
وقيدت بما لو اضميها للذبح ومنها وضع قدر علي كالموت  
فيه لحم ووضع حطب تحتها فاوقد النار رجل فطمع يبرأ ومنها  
جعل بره في روستق وربط الحمار وساقه رجل فطمع يبرأ  
ومنها سقط حمل في الطريق فحمل رجل بلا اذن ربه فطمع  
الدابة يبرأ ومنها حمل حرة نفسه فاعانه رجل علي الرقع فالكسرت  
ببراصتك ومنها سد الزرع ليعني ففتح رجل فوهته الارض  
فقاها يبرأ ومنها سزارع زرع الارض بذرهما ولم يثبت  
صتي سقاها رها بلا اذنه فالحاسج بينهما لانهما هياه للعتي  
والزبانية صار يستعينا بكل من قام به فان ذلولة وكذا العو  
سقاء اجنبي والسلمة بحالها طوم من جنسه ما ذكر في فصل  
ان من احصر فعلة ليهدم راره فهدم احصر بلا اذنه يبرأ استحسانا  
ان الاصل في جنسها ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت  
الاستعانة في بكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت  
الاستعانة بكل احد كاللوزج أشاة وعلقتها للسلمة فلها  
رجل ضمن السلمة يقول المعير ومن المسائل الاستحسانية  
من احرم عن رقيقته الخفي عليه في الطريق كما سياتي في حج المبري  
ذ المستاجر لا يملك ان يبعث الدابة الي السرح ولو فعل ضمن  
وقيل لو جري العرف بالبعث لم ذلك والافلاصن للمستاجر  
ان يوصره ويبره ويبيع والبعث الي السرح ايداع فملكه يقول  
المعير قوله والبعث الي السرح ايداع محل نظركم لا يفتي اللهم  
الا ان سزارع به جزها بأشاة عنده بتر المالك بيد الحارة فبعثه